

## الاخبار

مناقشات في صفوف  
رجال الضابطة الجمركية

تطبيقاً للخطة التي بدأها وزير المالية علي حسن خليل، أصدر مدير الجمارك العام أمراً إدارياً قضى بإجراء مناقشات في صفوف رجال الضابطة الجمركية، شملت نحو ثمانمئة من الرتباء والافراد التابعين لجميع الوحدات الجمركية.

يذكر أنها المرة الأولى التي تحصل فيها حركة مناقشات بهذا الحجم، وستليها مناقشات أخرى سوف تناول أيضاً السلكين الإداري والعسكري في الجمارك، ومن شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى تحسين الأداء الجمركي.

## إحالة اقتراح قانون

## المضمونين المتفاعلين على الضمان

أحال وزير العمل سجعان قزي على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اقتراح القانون الرامي الى افادة المضمونين المتفاعلين الذين انهوا خدماتهم بلوغهم سن التقاعد (64 سنة) من تقديمات العناية

الطبية في حالتها

المرض والامومة في

الصندوق، وذلك بعدما

تبليغت وزارة العمل

ملاحظات وزارتي

العدل والمالية ومجلس

الخدمة المدنية. وكان

هذا الاقتراح قد اقر في

الخلوة التي عقدها الضمان الاجتماعي في

8 و9 اب الماضي برئاسة الوزير قزي.

المستأجرون يرفضون  
وجهة «الإدارة والحدك»

أعلنت لجنتنا المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين ولجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين، أول من أمس، «رفضهما المطلق للوجهة التي تعالج بها لجنة الإدارة والعدل القانون المعطل»، وذلك لناحية «إعادة الاعتبار للجان القضائية ولجهة اجراء تعديلات تجميلية (ترميم المواد المطعون فيها)»، فضلاً عن «تجاهل الخطة السكنية». وادانت اللجنتان «إصرار رئيس لجنة الإدارة والعدل على إقفال أبواب اللجنة بوجه ممثلي المستأجرين وسماع مطالبهم»، وطالبت اللجنتان النواب الذين طعنوا بالقانون «الأخذ بكامل اقتراحات التعديل المقدمة من قبلهما».

يُذكر ان اللجنتين أعلنتا تأجيل اعتصامهم الذي كان مقرراً، أمس، الى وقت سيعلن لاحقاً وذلك بسبب سوء الأحوال الجوية.

## إزالة البسطات والاكشاك في عكار

أعلن محافظ عكار عماد لبكي، أمس، أنه سيجري خلال 48 ساعة إبلاغ كل اصحاب البسطات والاكشاك واصحاب سيارات الاجرة، الذين اتخذوا من مستديرة العبدة موقفاً لسيارتهم، ضرورة إخلاء هذه المنطقة وإزالة الاكشاك والبسطات خلال مهلة 15 يوماً تنتهي في 25 من الشهر الجاري، حيث تبدأ عملية إزالة الاكشاك بمؤازرة القوى الامنية وبالتعاون مع البلديات والمعنيين.

ولفت لبكي الى «أن بلدية ببنين تعهدت بتقديم مساحة الارض المحاذية لسوق السمك في مرفأ العبدة مساحتها نحو 4000 متر مربع مكاناً بديلاً لاصحاب البسطات والاكشاك وموقف لسيارات الاجرة وحافلات الركاب».

## قضاء

## مجلس شورى الدولة

## «حماية الأملاك العامة مبدأ دستوري»

حد تعبير اسماعيل. والواقع، أن التعديلات المنهجية التي حصلت على مر عقود، بسبب تواطؤ السلطة السياسية أولاً، وغياب المساءلات القانونية والقضائية المستقلة والجديّة ثانياً، جعلت من تنفيذ القانون الذي يصفه القاضي الأمين «بديهيّاً» أمراً يستدعي «الابتهاج». والحقيقة أنه لو لم يكن هناك تكريس لـ«شرعنة» التعدي على الملك العام، لما وصلت «وقاحة» الجهة المدعية، وهي الجهة المعتدية، الى تقديم شكوى اعتراضاً على تنفيذ القانون وتطلب وقف تنفيذ قرار إزالة المخالفات!

تجدر الإشارة الى أن مسبح «سانت ايلان» يتعدى على مساحة 1760 متراً مربعاً من الأملاك العامة البحرية (ردم وإنشاءات). أما برأ، فيتعدى على عدد من العقارات الخاصة المتاخمة له، عدا عن عقار تملكه مصلحة السكك الحديد، بمساحات تقدر بضعف مساحة العقار الخاص الذي يقوم عليه المسبح المذكور. وكان مالكو المسبح (سلطنة فرنجية وبولاند عازار ووليد الراسي) قد حصلوا سابقاً على قرار من القاضي المنفرد (المنابو خلال العطلة «عوائق» نحول دون الوصول الى مسبحهم، علماً بأن هذه العوائق هي عبارة عن منشآت مرخصة على عقارات خاصة وقد سبق أن

أثارت «الأخبار» هذه القضية في عددها الصادر في 6 كانون الأول 2012 (<http://www.al-akhbar.com/node.173087>).

إزالة المخالفات على الملك العام البحري ولا في تايكده أن مبدأ حماية الملك العام هو المبدأ الأساسي الذي يسود جميع الأحكام القانونية المتعلقة بالملك العام وإشغاله. أهمية القرار، بحسب اسماعيل، تعود الى اعتبار مجلس شورى أن موجب حماية الملك العام هو إلزامي «وله طابع دستوري». وفي هذا الأمر، «إقرار بوجوب هدم جميع المخالفات الواقعة على الأملاك العامة بما فيها الأملاك العامة البحرية». وبالتالي، لا يحق لأي وزارة أو إدارة عامة «وتحت أي حجة أن ترتب أي أثر قانوني على هذا الإشغال غير المشروع». ويرأي اسماعيل، أصبح من المعيب مفاوضة غاصبي الأملاك العامة لتسوية مخالفاتهم وتعديلاتهم، «لأنها مخالفات لا تقبل التسوية». ويضيف «لا تملك أي سلطة إجازة حقوق عينية على الأملاك العامة».

ويقول رئيس الغرفة الناطرة في القضية في مجلس شورى الدولة القاضي نزار الأمين في حديث إلى «الأخبار»، إن القرار لا يتضمّن تطوراً اجتهادياً، لافتاً الى أن الحثثيات القانونية التي تحيط بصياغة القرار وإصداره تعدّ «من البديهيات». وبلغت الأمين الى «عدم وجود قرارات سابقة تجيز التعدي على الملك العام».

صحيح أن مجلس شورى الدولة لم يصدر يوماً قراراً يجيز التعدي على الأملاك العامة، إلا أن أحكام إزالة مخالفات الأملاك العامة وهدمها، نادرة أو «خجولة» على

أصدر مجلس شورى الدولة في 2014/12/18 قراراً رده فيه طلب مالكي مسبح «سانت ايلان» وقف تنفيذ إزالة تعديلاتهم الحاصلة على الأملاك العامة. أهمية هذا القرار انه انطلق من مبدأ حماية الملك العام كمبدأ دستوري، الامر الذي يسلخ الشرعية عن المساعي الجارية في مجلس النواب لتسوية التعديلات

## هديك فرفور

«إن موجب حماية الملك العام إلزامي وله طابع دستوري». استناداً الى هذا الاجتهاد القضائي الإداري، ردّ مجلس شورى الدولة طلب مالكي مسبح «سانت ايلان» في الهري وقف تنفيذ قرار وزارة الداخلية والبلديات تكليف أمر مفرزة شواطئ الشمال إزالة المخالفات المرتكبة. واعتبر القرار «أن البناء المشيد على الملك العام بشكل مخالف للقانون لا يقبل التسوية ويقتضي هدمه». يقول الأستاذ الجامعي والمحامي عصام اسماعيل إن أهمية القرار لا تكمن فقط في تكريس موجب

## الانهيار



المجالات، وهؤلاء يتنافسون مع فئتين: العمال اللبنانيين والعمال السوريين الذين كانوا موجودين قبل عام 2011. تتنافس هذه الفئات الثلاث على أعمال ذات إنتاجية متدنية مثل البناء، المطاعم، الزراعة، والخدمات البسيطة.

يقسم حمدان اللاجئيين إلى 3 فئات إقتصادية: الفئة الأولى هي يد عاملة غير نظامية تعمل في قطاعات نظامية من دون أي حماية وأليات ضبط، يستغلها أصحاب العمل. الفئة الثانية تضم الحرفيين الذين فتحوا مؤسسات صغيرة ويشكلون عنصر مزاحمة على الفئات الشبيهة لهم من اللبنانيين، وهذه الفئة هي الأكثر قابلية للتفجير، لأنها ركيزة القاعدة الاجتماعية للولاء الطائفي والسياسي. والفئة الأخيرة هي البورجوازية السورية، وهي نوعان: مجموعة مرتبطة بالإنتاج السوري لم تستطع الاستثمار في لبنان، فتحوّلت إلى الريع العقاري، ومجموعة التجار الذين تمكنوا من الاستثمار في عملهم.

السياسة السكانية في لبنان مرتبطة كثيراً بالسياسة الاقتصادية وسياسات العمل، وإذا أرادت الدولة تخفيف عدد المقيمين، فعليها اتخاذ قرارات اقتصادية عادلة؛ بمعنى أن النقاش في هذا الموضوع لا يمكن أن يحصل قبل إعطاء هذه المجموعات حقوقها وتنظيمها والكف عن استغلالها. أما الاستثمار على هذه الحال، فيعني التوجه سريعاً إلى الهاوية.

METRO  
www.metro.com.lb  
76 309 363 (Mon - Sat: 10 am - 9 pm & Sun 2 pm - 9 pm)

**MY STANDARDS**  
RAED EL KHAZEN  
featuring  
Sima Itayim | Vocals  
Dany Chukri | Drums  
Khaled Omran | Bass  
Tarek Khuluki | Synths  
Guest | Moe Hamzeh

Wednesday 11th Feb 2015  
Doors open at 9:30 pm  
Concert starts at 10 pm  
Ticket: 25,000 L.L

www.al-akhbar.com